دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	تدريس العلوم السياسية في الجامعات الدولية
المصدر:	المجلة المغاربية للرصد القانوني والقضائي
الناشر:	عبدالرحيم أضاوي
المؤلف الرئيسي:	الجناتي، محمد
المجلد/العدد:	ع3
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2020
الصفحات:	9 - 25
رقم MD:	1093945
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	IslamicInfo
مواضيع:	السياسات التربوية، العلوم السياسية، المؤسسات الجامعية، الجامعات الدولية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/1093945

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

تدريس العلوم السياسية في الجامعات الدولية

د. محمد الجناتي
أستاذ مؤهل – المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين لجهة الشرق

مقدمة

تقترح هذه الورقة البحثية نموذج لتدريس السياسات العمومية في الجامعات العربية والدولية. وقد تم بناء النموذج استنادا إلى الاحتياجات العربية والدولية الراهنة والمستقبلية في ميدان الحياة السياسية، وبعد أن يحدد النموذج الأبعاد الرئيسة التي ترتكز عليها، وهي: الديمقراطية (السياسية والاجتماعية والاقتصادية)، والتكامل القومي، وإدارة العلاقات الدولية، ومناهج البحث العلمي السياسي، يحدد المسافات العلمية التي تخدم هذه الأبعاد، كما يقدم توصيفا موجز لكل منها.

فرغم أن أدبيات علم السياسات العمومية تعود إلى تاريخ سحيق يتجاوز 2500 سنة، فإن التطور باتجاه مرحلة التخصص العلمي الجامعي المستقل عن ارتباطاته بعلوم معرفية أخرى يعود إلى عام 1903 في الولايات المتحدة، مع إنشاء الجمعية الأمريكية للعلوم السياسية. ثم تلكّأ حتى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ليحقق استقلاليته في أغلب الجامعات الأوربية، وإن كان قد حققها قبل ذلك بعض دول شمال أوربا[1]. وفي الاتحاد السوفياتي السابق، لم يكن علم السياسة عموما والسياسات العمومية خصوصا مستقلا، بل كان مرتبطا في الغالب بأقسام القانون والإدارة، وإن كانت العلاقات الدولية أثرت فيه بوضوح كتخصص علمي.

أما في الوطن العربي، فإن معهد العلوم السياسية في جامعة الجزائر يمثل أول كلية جامعية عربية متخصصة في تدريس العلوم السياسية والسياسات العمومية منذ عام 1949، غير أن ذلك كان تحت حكم الإدارة الاستعمارية الفرنسية، ثم ارتبط بمعهد الإعلام في فترة لاحقة ليصبح معهد العلوم والسياسية والإعلام. وفي بقية العلوم السياسية على مستوى الأقسام التي ترتبط بكليات مختلفة، فهي مع الحقوق أحيانا أو مع الآداب أو الاقتصاد أحيانا أخرى، وهذا أمر مرتبط بتأثيرات تاريخية مختلفة[2].

[1] Erkki Berndtson, « Schools of Political Science and the Formation of Discipline», Paper Presented at : The XXIst World Congress of the International Polititac Science Association, Santiago, Chile, 12-16 July 2009, pp. 7-10.

[2] - أحمد سعيد نوفل، دليل الباحثين العرب في مجال العلوم السياسية، المركز العلمي للدراسات السياسية، عمان، 2011، ص. 14.

وقد تأسست الجمعية العربية للعلوم السياسية في عام 1980، وبدأت بإصدار دورية علمية محكمة باسم المجلة العربية للعلوم السياسية عام 1987. ويعمل حاليا في مجال تدريس العلوم السياسية والسياسات العمومية في الجامعات العربية حوالي 700 عضو هيئة تدريس[1].

وقد استندت الورقة إلى فكرة رئيسية وهي الجمع بين التوجهات العلمية المشتركة في ميدان السياسات العمومية على المستوى العالمي من ناحية و"خصوصية واحتياجات" بعض المجتمعات، كالمجتمع العربي ودوله من ناحية ثانية، وذلك بهدف خدمة المجتمع من دون الانفصال عن التطور الإنساني عموما.

وستراعي الورقة البعدين النظري والتطبيقي في تدريس السياسات العمومية، إلى جانب التطور المنهجي ببعديه الكيفي والكمي.

المبحث الأول: السياسات العمومية كحقل معرفي مستقل

المطلب الأول: مضمون علم السياسات العمومية

يفرق بعض الباحثين بين علم السياسة والسياسات العمومية؛ إذ ينصرف علم السياسة إلى معنى محدد هو "علم السلطة السياسية"، بينما تذهب السياسات العمومية إلى تلك المعارف الأخرى التي تساعد على تأدية وظيفته بشكل أفضل من خلال وعي البيئة التي تعمل فيها السلطة السياسية، وهو ما يبرز في التاريخ السياسي والاقتصاد السياسي وعلم الاجتماع والأنثربولوجيا السياسية وعلم النفس السياسي والجغرافيا السياسية، وغيرها.

وبغض النظر عن النقاش حول حدود الميدان المعرفي لعلم السياسات العمومية، فقد حدد مؤتمر اليونسكو عام 1949 موضوعات التخصص في أربعة موضوعات رئيسة، هي:

- الفكر والنظرية السياسية؛
- الحكومات والنظم السياسية؛
- ديناميات الحياة السياسية؛
- العلاقات الدولية والقانون الدولي.

بينما حدد الدليل البيوغرافي للجمعية الأمريكية للعلوم السياسية موضوعات السياسات العمومية في سبعة فروع رئيسية، تنطوي على 45 موضوعا فرعيا، كما يوضحها الجدول التالي[2]:

---

[1] - المرجع نفسه، ص. 15.

[2] - G.Kh. Shakhnazarov, Contemporary Political Science in the USA and Western Europe, Translated from the Russian by James Riordan, Criticism of Bourgeois Ideology and Revisionism, Progress Publishers, Moscow, 1985, p.42.

الموضوعات الرئيسية والفرعية لعلم السياسات العمومية في الدول الغربية

الموضوع الرئيس	الموضوعات الفرعية				
النظرية السياسية	النظم الفكرية السياسية في التاريخ	الفلسفة السياسية	الأيديولوجيات والعقائد	النظم المنهجية والتحليلية	
المؤسسات السياسية	التاريخالسياسي والدستوري	الحكوما ت المحلية	أ-نظم الحكومات ب-النظم الانتخابية	أ- الأحزاب ب- جماعات الضغط ج-المجتمع المدني	أ-الرأي العام ب-النخبة	أ-السياسة المقارنة ب-القانون العام
الإدارة العامة	البيوقراطية	الإدارة المقارنة	تحليل النظم الإدارية	نظرية التنظيم الإداري	التخطيط والبرمجة والموازنة	إدارة الموظفين
السلوك السياسي	نظرية صنع القرار السياسي	التنمية والتحديث السياسي	القيم السياسية	نظرية التغير والتكيف السياسي	نظرية الثورة	أ-التنشئة السياسية ب-التعبئة السياسية
السياسة العامة	نظرية السياسة العامة	الاقتصاد السياسي	العلم والتكنولوجيا	الموارد الطبيعية والبيئة	الفقر والبنية الطبقية	
العلاقات الدولية	نظريات العلاقات الدولية	التنظيم الدولي	السياسة الخارجية	السياسة الدولية	القانون الدولي	العولمة
المنهجية	نظرية المعرفة وفلسفة العلم	بناء النماذج	التحليل الإحصائي	المناهج الكمية والكيفية	جمع البيانات الميدانية	الحاسب الآلي

أما في الوطن العربي، فقد توزعت موضوعات العلوم السياسية والسياسات العمومية في 39 قسما للعلوم السياسية في الجامعات العربية حتى عام 2010، كما يلي:

الفرع الأول: البعد النظري لتدريس السياسات العمومية

يشمل هذا البعد الفكر السياسي، ويقسم في الغالب إما تاريخيا (فكر سياسي قديم، فكر سياسي وسيط، فكر سياسي حديث، فكر سياسي معاصر) وإما حضاريا (فكر سياسي غربي، فكري سياسي آسيوي، فكر سياسي عربي، فكر سياسي إسلامي)[1].

ورغم الإقرار بأهمية الفكر السياسي الغربي في مختلف المراحل التاريخية، فنحن نعتقد أن هناك اعتناء أقل بالفكر السياسي خارج الفضاء الأوربي والفضاء الأمريكي، كدولة الصين واليابان والهند، لا سيما في الدراسات التأصيلية للفكر السياسي[2].

كذلك يلاحظ أن الفكر السياسي الغربي الحديث يكاد يقف في أغلب الجامعات العربية عند نهاية القرن التاسع عشر؛ وتخلو الخطط الدراسية من مفكري القرن العشرين في أغلب الأحيان، رغم أن دراسة متخصصة أحصت 265 مفكرا سياسيا خلال القرن العشرين[3].

وإلى جانب الفكر السياسي يشمل البعد النظري لتدريس العلوم السياسية والسياسات العمومية أيضا الفلسفة السياسية، التي ترتكز على دراسة القيم السياسية، وتختلط أحيانا بالفكر السياسي والنظرية السياسية في الخطط الدراسية، وهو أمر يستحق التنويه. إلى جانب النظرية السياسية التي تركز على تعميمات يتم استخلاصها من دراسة الظواهر السياسية.

الفرع الثاني: البعد المؤسسي لتدريس السياسات العمومية

يتناول هذا البعد نظم الحكومات، ويتطرق إلى دراسة الأشكال المختلفة للنظم السياسية؛ حيث تحاول كل دولة أن تفرد في خططها الدراسية مساقا متخصصا للنظام السياسي الوطني، وهو عرف متداول في أغلب جامعات العالم، لكنها تتباين في النماذج الأخرى التي يجري تدريسها من حيث درجة العناية بها، بسبب الخلفيات الأكاديمية للأساتذة. لذلك نلاحظ مثلا في الجامعات العربية غلبة النموذج الفرنكفوني في الدول المغاربية، في حين يسود النموذج الأنكلوساكسوني في الجامعات المشارقية[4].

---

[1] - أحمد سعيد نوفل، دليل الباحثين العرب في مجال العلوم السياسية،مرجع سابق، ص. 23.

[2]- Robert Benwick and Philip Green, ed. The Routledge Dictionary of Twenteith-Centry Political Thinkers, Routledge, London, New York, 1992, p.72.

[3]- Idem., p.73.

[4] - أحمد سعيد نوفل، دليل الباحثين العرب في مجال العلوم السياسية، مرجع سابق، ص. 91.

كما يتناول البعد المؤسسي لتدريس السياسات العمومية السياسة المقارنة ومقارنة النظم المختلفة لتفسير التباين بينها. ويبدو لنا أن الجامعات العربية تقدم نفس المحتوى الذي تقدمه الجامعات الغربية في هذا الجانب. بالإضافة إلى المؤسسات السياسية، وتشمل السلطات الثلاث (التشريعية والتنفيذية والقضائية)، الأحزاب، النظم الانتخابية، جماعات الضغط، المجتمع المدني. وتبدو هذه الموضوعات أقل تركيزا في جامعات الدول الخليجية، نظرا إلى انعدام الخبرة المجتمعية لهذه الموضوعات[1]. أما الإدارة العامة، فتتناول القانون الإداري، التنمية السياسية والإدارية والإدارة المحلية؛ في حين تشمل العلاقات الدولية نظريات العلاقات الدولية والسياسة الخارجية والجغرافيا السياسية والدراسات الإقليمية والمنظمات الدولية ونظرية التنظيم الدولي والقانون الدولي. وبخصوص مناهج تدريس السياسات العمومية في الجامعات الدولية، نجد المناهج التحليلية والتركيبية والمناهج الاستقرائية والاستنباطية والمنهج المقارن والمناهج الكمية والكيفية والقياس[2].

المطلب الثاني: التوجهات الرئيسية في تدريس السياسات العمومية عالميا وعربيا

عند مقارنة محتوى المسافات التي تدرس في أقسام العلوم السياسية والسياسات العمومية في مختلف جامعات العالم، يمكن التنبيه إلى عدد من الملاحظات:

الفرع الأول: التوجه العام للتخصص

يمكن تقسيم التوجهات في تدريس السياسات العمومية إلى عدد من النماذج على النحو التالي. فالنموذج الأول يلاحظ فيه غلبة البعد القانوني والدستوري على التوجه العام للعلوم السياسية في فرنسا؛ إذ يبدو القانون الدولي والقانون الدستوري والإداري والتنظيم الدولي والمنظمات الدولية هي القاعدة، مدعومة بمسافات تخدم هذا التوجه، ومن هنا نلاحظ غلبة المنهج المؤسسي على دراساتهم[3].

في حين أن النموذج الثاني، تميل فيه الجامعات الأمريكية في معظمها إلى تغليب بعدين يكادان أن يكونا هما الركيزة الأوضح، وهما البعد الاجتماعي للسياسات العمومية، وكل ما يدور في فلك علم الاجتماع السياسي وعلم النفس السياسي والأنثروبولوجيا السياسية... إلخ من ناحية، بينما يغلب على العلاقات الدولية الدراسات التنظيرية وبناء المناهج التحليلية، من ناحية أخرى. ويغلب على التوجه في الجامعات البريطانية تدريس الاقتصاد السياسي الدولي أو الإقليمي بشكل عام، وهو استمرار لتقاليد المدارس الفكرية البريطانية في هذا الجانب[4].

---

[1] - المرجع نفسه، ص. 93.

[2] - المرجع نفسه، ص. 95.

[3] وليد عبد الحي، "العلوم السياسية في الجامعات العربية: اقتراح نموذج"، مجلة عمران، عدد 6، يناير 2012، ص. 157.

[4] المرجع نفسه، ص. 158.

وتميل دراسات السياسات العمومية الألمانية إلى البعد الفلسفي. لذا، يغلب على المساقات التوجه نحو الجوانب الفكرية والتأصيل التاريخي... إلخ. أما في الصين، فإن المنظور الأيديولوجي مازال مهيمنا وذا "بعد واحد"، مع قليل من الانفتاح على التيارات الفكرية الأخرى. غير أن هذا البعد أخذ يتزايد في فترة ما بعد مرحلة التحديثات الأربعة منذ عام 1978[1].

لعل ما سبق، يجعلنا نشير إلى أن ما يتحكم في التوجه العام لتخصص السياسات العمومية هما عاملان أساسيان: الإرث الحضاري للمجتمع بكل تفاصيله والمشكلات الراهنة بكل أبعادها.

بناء عليه، لابد أن يراعى العاملان السابقان عند تحديد التوجه العام لتخصص السياسات العمومية في الجامعات في بلد معين. وتدل مراجعتنا لتطور تدريس السياسات العمومية على المستوى العالمي إلى التزايد المتسارع لموضوع الدراسات المستقبلية أو الاستشرافية (Future studies)، وهو ما أملاه تسارع إيقاع التغير في البنى الاجتماعية والسياسية والاقتصادية بشكل لم تتمكن معه آليات التكيف من مجاراتها، وهو ما بدأ ينعكس على استقرار النظم السياسية والاجتماعية.

الفرع الثاني: نموذج لتدريس تخصص السياسات العمومية في بلد عربي

من خلال التجربة التعليمية لأحد أبرز أساتذة العلاقات الدولية العرب في الجامعات العربية[2]، لابد أن نسجل بعض الملاحظات، لاسيما أنه تعرف على مختلف نماذج الخطط التدريسية في العلوم السياسية. غير أن الأمر الذي لابد من الإشارة له هنا هو أن تخصص السياسات العمومية هو التخصص الأكثر حاجة إلى بيئة أكاديمية حرة تماما؛ إذ إن هذا التخصص يتناول بشكل مباشر مراكز القهر السياسي وقيم المجتمع ونخبه وتوزيع الموارد ومستويات الفساد، وهي موضوعات لا يمكن التطور في تدريسها من دون توافر بيئة بحثية حرة. ونظرا إلى ضيق هامش الحريات في الوطن العربي وتباين مستوياته من دولة عربية إلى أخرى، فإن ذلك يفسر إلى حد ما تباين الخطط الدراسية من ناحية، وتعثر تطور المعرفة السياسية في الجامعات العربية من ناحية أخرى، واقتصار البحوث السياسية العربية على موضوعات "غير حساسة" من وجهة نظر السلطة السياسية.

إلى جانب ذلك يمكن الإشارة إلى ملاحظة متعلقة بخلو الخطط الدراسية من دالة لها، فالخطط الدراسية لا تخدم هدفا محددا، بل هي أسيرة تجاذبات بين خلفيات مختلفة للمدرسين؛ إذ يعيد كل مدرس إنتاج النمط الذي درسه في الجامعات (عربية أو أجنبية)، وهو ما يؤدي إلى جعل الخطة "كشكولا" علميا. بالإضافة إلى تباين المراجع التي يحال إليها الطلاب أو يستند إليها أساتذة الأقسام؛ فمثلا من النادر

---

[1] المرجع نفسه، ص. 159.

[2] إنه الأستاذ وليد عبد الحي، أستاذ العلاقات الدولية، جامعة اليرموك بالأردن، امتدت تجربته التعليمية في الجامعات العربية (تدريسا في مستوى البكالوريوس أو الماجستير أو الدكتوراه أو الإشراف على أطروحات الماجستير والدكتوراه) إلى أكثر من 40 عاما. له مقال حول العلوم السياسية في الجامعات العربية: اقتراح نموذج، منشور في مجلة "عمران"، عدد 6، يناير 2012، ص. 154.

أن تجد مرجعا باللغة الإنجليزية في مكتبات جامعات المغرب العربي، وتخلو مكتبات المشرق العربي، باستثناء لبنان، من مراجع باللغة الفرنسية، وهو ما يجعل الطلاب، والمدرسين إلى حد ما، يتبنون مضامين فكرية أو منهجيات معدة لمجتمعات معينة[1].

كما لاحظ الأستاذ وليد عبد الحي أن عدد الأساتذة أو المساقات أو أطروحات الماجستير أو الدكتوراه المتخصصة في المغرب العربي قليلة جدا في جامعات المشرق العربي، بينما لاحظ الأستاذ أن الأمر مختلف بشكل واضح في جامعات المغرب العربي، باستثناء لبنان تجاه المشرق العربي. كما تغيب المساقات أو الأطروحات الجامعية الخاصة بالسياسات العمومية في القارة الأفريقية في أغلب الجامعات العربية (مع وضع أفضل إلى حد ما في الجامعات المصرية والعراقية). فمثلا لا يوجد في الجامعات الأردنية كلها أي متخصص بالشؤون السياسية الأفريقية[2].

ويلاحظ أيضا قلة المساقات أو المتخصصين في الصين أو اليابان أو أمريكا اللاتينية أو كندا. كما تمثل نسبة الدراسات التطبيقية معدلا أعلى في جامعات المغرب العربي مقارنة مع جامعات المشرق العربي. ويعتبر طلاب المغرب العربي أفضل حالا في القدرة على استخدام المرجع الأجنبي من طلاب المشرق العربي في نطاق العلوم الاجتماعية بشكل عام.

وتخلو الجامعات العربية من دراسات مستقبلية. وقد نجحت بعض الدول العربية في إدخال مساق عن الدراسات المستقبلية في السياسات العمومية في جامعاتها، كجامعة الجزائر عام 1982، وجامعة اليرموك في الأدرن عام 2000. غير أن موضوع الدراسات المستقبلية المرتبطة بالسياسات العمومية لم يتطور في الجامعات العربية التي يخلو معظمها منه، رغم أن الموضوع أصبح تخصصا منذ عام 1975 في الولايات المتحدة[3].

بناء على ما سبق، نرى بأنه ليتم بناء نموذج لتخصص معرفي، لا بد من تحديد "دالة" التخصص، بمعنى تحديد الهدف من هذا التخصص (السياسات العمومية في حالتنا هذه).

المبحث الثاني: أهداف تدريس السياسات العمومية بالجامعات الدولية

إن تحديد المشكلات ذات الطابع الاستراتيجي للمجتمع تفرض التوجه المركزي لتخصص السياسات العمومية. وفي تقديرنا، هناك أربع مشكلات استراتيجية في العالم بشكل عام وفي الوطن العربي بشكل خاص، لا بد أن ينصب تدريس وتطوير السياسات العمومية باتجاهها، هي: الديمقراطية السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتكامل القومي، ثم إدارة العلاقات العربية الدولية ومناهج البحث العلمي

[1] وليد عبد الحي، "العلوم السياسية في الجامعات العربية: اقتراح نموذج"، مرجع سابق، ص. 158.

[2] المرجع نفسه، ص. 157.

[3] وليد عبد الحي، "العلوم السياسية في الجامعات العربية: اقتراح نموذج"، مرجع سابق، ص. 159.

السياسي. ذلك يعني أن تخصص السياسات العمومية في الجامعات الدولية لابد أن يخدم الأهداف الأربعة السابقة بشكل رئيس، وهو يؤسس لتحديد المساقات التي يجب تقديمها للطلاب سواء كمساقات اختيارية أو إجبارية[1].

المطلب الأول: تحديد مساقات تدريس السياسات العمومية

الفرع الأول: الديمقراطية والتكامل القومي وإدارة العلاقات ومنهج البحث

الفقرة الأولى: مساق الديمقراطية والتكامل القومي في تدريس السياسات العمومية في الجامعات الدولية

يمكن أن تشمل المساقات ذات الصلة بهذا الموضوع الديمقراطية في الفكر السياسي: وهنا يتم التركيز على المفكرين في التاريخ القديم والوسيط والحديث والمعاصر الذين انصب الجزء الرئيس من فكرهم على الديمقراطية. بالإضافة إلى تطور القيم الديمقراطية في الممارسة السياسية (الحرية والعدالة والمساواة)، من خلال دراسة المؤسسات التي كانت الأكثر عناية بأي من القيم السياسية الكبرى ذات العلاقة بالديمقراطية، وبعد الممارسة السياسية للديمقراطية من خلال القوانين الدستورية ونظم الحكم.

كما يمكن ضمن هذا المساق إدراج دراسات تطبيقية لنظم ديمقراطية من خلال القوانين الدستورية ونظم الحكم؛ ودراسات تطبيقية لنظم ديمقراطية (نموذج عربي، غربي، آسيوي، إفريقي، نموذج لدولة نامية..)، ثم مقارنة النماذج الثلاثة أو أكثر لتحديد التباينات بينها وتفسيرها. ويمكن تدريس النظرية الديكتاتورية: أي الفكر السياسي الذي يفسر نشوء النماذج الديكتاتورية[2].

أما المواد المساعدة لتحقيق هذا الهدف، فيمكن أن تشمل نظرية التغير والتكيف الاجتماعي ونظرية الثورة ونظرية النخبة والاندماج والتكامل الاجتماعي في الدولة القطرية ونظرية التنمية السياسية والتحديث ونظرية الثقافة السياسية والتنشئة السياسية[3].

وفيما يخص مساق تدريس التكامل القومي في السياسات العمومية في الجامعات الدولية، تتمثل المساقات التي يجري التركيز عليها لتحقيق هذا الهدف في نظريات التكامل القومي ونظرية التنظيم الدولي والإقليمي والمنظمات الإقليمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية الحكومية وغير الحكومية. بالإضافة إلى نظريات الوحدة السياسة في كل من الفكر الغربي وفي الفكر العربي الإسلامي وفي الفكر الاشتراكي ونظريات الاقتصاد السياسي والاقتصاد السياسي العربي.

---

[1] المرجع نفسه، ص. 161.

[2] وليد عبد الحي، "العلوم السياسية في الجامعات العربية: اقتراح نموذج"، مرجع سابق، ص. 158.

[3] المرجع نفسه، ص. 157.

الفقرة الثانية: إدارة العلاقات العربية الدولية ومناهج البحث

ويقع ضمن بعد "إدارة العلاقات العربية الدولية ومناهج البحث" مساقات نظرية السياسة الخارجية ونظريات العلاقات الدولية والعلاقات الدولية: علاقات الدولة مع القوى الكبرى والعلاقات مع دول الجوار. بالإضافة إلى دراسة المنظمات الدولية والقانون الدولي والعولمة والديبلوماسية.

أما مناهج البحث في تدريس السياسات العمومية، فيمكن من خلالها الغوص عميقا في تطور مناهج البحث في علم السياسية والسياسات العمومية، حيث نجد أن التطور الأبرز بدأ في مرحلة الستينيات من القرن الماضي، بظهور ما تعارف عليه الباحثون في العلوم السياسية باسم "الحركة السلوكية"، التي تركزت في بعدين مهمين، هما بناء النظرية من ناحية وتطوير تقنيات البحث نحو الجانب الإمبريقي من ناحية أخرى. ويبدو أن البعد الثاني هو الذي طغى على مساهمة السلوكيين بشكل واضح، فأصبح لتقنيات معينة، كالتقنيات الكمية والإحصائية والمقابلة والملاحظة ودراسة الحالة وتحليل المضمون، موقع الوجاهة في بناء الدراسات السياسية[1].

غير أن الأزمة المعرفية التي بدأت تلقي بظلالها على نموذج المعرفة الحداثي والحركة السلوكية مع مطلع السبعينيات من القرن الماضي، عندما بدأت ملامح عدم الاستقرار السياسي تطل تدريجيا في قلب المجتمعات الصناعية، جعلت علماء السياسة من السلوكيين يضربون في تفسير نموذج الثورة في مجتمعات الرفاه، وهو ما أعاد من جديد فلسفة الربط بين منظومة القيم من ناحية وبنية الواقع من ناحية أخرى، وبرزت بشكل واضح أدبيات ما عرف بمدرسة ما بعد السلوكية في دراسات ديفيد إيستون، الذي أعاد النظر في منهجه السلوكي من خلال ما أسماه بـ"عقيدة الملاءمة"، التي تتضمن[2] أولوية المضمون على تقنية البحث وتغليب بعد التغير الاجتماعي والسياسي على الاستقرار السياسي والاجتماعي (وهو البعد الذي كان السلوكيون أكثر اعتناء به)، وإعادة الاعتبار إلى القيم السياسية وإضعاف النزعة التأملية لحساب الربط بين الفكر والحركة.

غير أن "ما بعد السلوكية" كشف عن انشطار الجماعة العلمية في حقل العلوم السياسية إلى تيارين، أحدهما يستند إلى النسبية الثقافية ويرفض التفسيرات السببية أو التنظير التقليدي الذي هيمن على دراسات السياسة المقارنة، بينما ينشغل الآخر بالركائز المنهجية من خلال تركيزه على أبعاد مثل العقلنة والنمذجة ونظريات المباراة. وقد تجسد هذا الانشطار في تكاثر أفكار "المابعدية" (أندرو جانوس وغيره)، ومثل ما بعد السلوكية (ديفيد إيستون)، وما بعد الصناعية (دانيل بيل)، وما بعد المادية

---

[1] وليد عبد الحي، "العلوم السياسية في الجامعات العربية: اقتراح نموذج"، مرجع سابق، ص. 157.

[2] - حمدي عبد الرحمن، المنهج في العلوم السياسية، ندوة تدريس العلوم السياسية في الجامعات الأردنية، المنعقدة بجامعة آل البيت، بتاريخ: 31-12-1997، منشورات معهد بيت الحكمة، عمان، الأردن، 1998، ص.21.

(هبرماس)، وما بعد القومية (كينيشأوهمي)... إلخ، و"النهائية" (Endism) مثل نهاية التاريخ (فوكوياما)، ونهاية الأيديولوجيا (دانيل بيل)... إلخ[1].

وتمحورت مناقشات التيارات المختلفة في نهاية القرن الماضي وحتى الآن على متغير التكنولوجيا بشكل محدد، وهو ما دفع إلى بروز مجموعة من الدراسات التي تتمحور في أبعاد النظرية نحو ما يلي[2]: الدراسات المستقبلية التي يمكن اعتبار ألفين توفلر من أبرز روادها الأوائل؛ بالإضافة إلى دراسات ربط التغير التكنولوجي بعدم الاستقرار السياسي، وتعد دراسات ديفيزبيرمان من أبرزها؛ إلى جانب دراسات العولمة والانتقال لتفسير الظواهر على أساس كلاني (holistic)، حيث تبرز في هذا الجانب دراسات أنتوني غريدنز وروبرتسون وغيرهما[3].

استنادا إلى النموذج المقترح، نرى أن تتوزع مساقات التخصص في مستوى الماجستير والدكتوراه على بعدين هما: مساقات علم السياسة، ومساقات السياسات العمومية، التي تمثل صلب موضوع بحثنا: أي المساقات التي تشارك فيها تخصصات أخرى لكنها وثيقة الصلة بالأولى، مثل التاريخ السياسي، الاقتصاد السياسي، علم الاجتماع السياسي، علم النفس السياسي، الأنثربولوجيا السياسية، الجغرافيا السياسية... إلخ. بمعنى، لابد من التمييز بين علم السياسة (كعلم السلطة السياسية)، والعمومية المعنية ببيئة السلطة السياسية المحلية أو الإقليمية أو الدولية[4].

الفرع الثاني: المساقات الإجبارية في تدريس السياسات العمومية

الفقرة الأولى: القيم الديمقراطية والاندماج الاجتماعي

تتمحور الديمقراطية حول منظومة قيمية تمثلها الحرية والمساواة والعدالة، والفارق بين النظم السياسية في تحديد القيمة العليا لكل منها من ناحية، والقيم التابعة من ناحية ثانية. يجعل من الحرية قيمته العليا، بينما تحتل العدالة والمساواة موقعها كقيم تابعة، أي أنه يتم تأويلها في إطار القيمة العليا، بينما هناك نظم سياسية تجعل من العدالة هي القيمة العليا وتخضع القيم الأخرى لهذه القيمة العليا[5]، وهكذا...

ويسعى المساق إلى دراسة تطور القيم العليا عبر المراحل التاريخية، وأسباب تغليب قيمة على أخرى، والتجسدات المؤسسية لهذه القيم في النظم السياسية المختلفة، ودراسة هذه القيم في التراث العربي الإسلامي وتتبع تطورها في إطار التطور السياسي العربي.

---

[1] - حمدي عبد الرحمن، المنهج في العلوم السياسية، مرجع سابق، ص 15-17.

[2] Atulkohli (et al), « The Role of Theory in Comparative politics : A Symposium, » World Politics, vol, 48, no. 1 (October 1995), p. 49.

[3] - حمدي عبد الرحمن، المنهج في العلوم السياسية، مرجع سابق، ص.21.

[4] - المرجع نفسه، ص. 17.

[5] وليد عبد الحي، "العلوم السياسية في الجامعات العربية: اقتراح نموذج"، مرجع سابق، ص. 174.

وبخصوص مساق الاندماج الاجتماعي، نشير إلى أن الفرد ينتمي إلى متداخلة من الأنساق الاجتماعية المختلفة (الدين، القومية، اللون، اللغة، المذهب، الطائفة... إلخ). وكثيرا ما تضاربت المطالب الموجهة للفرد من هذه الأنساق المختلفة. يميل الفرد إلى تغليب النسق الأدنى على النسق الأعلى في كثير من الأحيان، وهو ما يهدد بنية المجتمع بشكل عام. ويلاحظ أن المجتمع الدولي المعاصر ينطوي على ظاهرتين متناقضتين هما الترابط الاقتصادي من ناحية والتفتت الاجتماعي والسياسي من ناحية أخرى[1].

يسعى المساق إلى دراسة النظريات المختلفة لشروط وظروف وآليات الاندماج الاجتماعية، ودراسة الشروط التمهيدية لتحقيق الاندماج الاجتماعي، مع التركيز عند دراسة النظريات على كيفية توظيفها وتطبيقها على المجتمع العربي بعد دراسة التنوعات الاجتماعية في العالم[2].

الفقرة الثانية: مساق التغير والتكامل والنظريات المعاصرة في العلاقات الدولية

يمثل التغير في بنية الأنساق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ظاهرة مستقرة منذ الأزل، لكن التسارع في إيقاع التغير شكل ظاهرة حديثة، وأصبحت قدرة الأنساق المختلفة على التكيف مع معضلة كبيرة.

أما فيما يخص نظريات التكامل القومي، فثمة ثلاثة ميادين للتكامل: الاجتماعي (القومي) والسياسي (الكونفدرالي والالتحادي) والاقتصادي (الاتحاد الاقتصادي، السوق المشتركة، الاتحاد النقدي، مناطق التجارة الحرة، الاتحاد النقدي... إلخ)[3].

وعلاقة بمساق "النظريات المعاصرة في العلاقات الدولية"، فبعد سيطرة النظريات الواقعية والسلوكية على أدبيات العلاقات الدولية خلال الفترة الماضية (حتى منتصف الثمانينيات تقريبا)، وسيطرة المنهج الوضعي في دراسة الظواهر الدولية، بدأت تظهر تحولات في التوجهات العامة لنظريات العلاقات الدولية من خلال تقسيم النظر للعلاقات الدولية عبر مستويات ثلاثة هي: النظام الدولي (وحدة تحليل الدولة)، والنظام العالمي (الدولة وما دونها وما فوقها)، والعولمة (افتراض صيرورة نحو المجتمع الدولي الواحد). وأصبح المنهج الوضعي موضع نقد، في أفق تأسيس "ما بعد الوضعية". وتجسدت كل هذه التحولات في عدد من النظريات التي تركزت على بعدين: التحول من المنهج الوضعي إلى المنهج ما بعد الوضعي وتحديد أسباب هذا التحول ومضمونه، ثم الدراسات المعاصرة مثل "الواقعية الجديدة"، "الليبرالية الجديدة" (في العلاقات الدولية وليس البعد الاقتصادي) "النظرية التاريخية"،"الاجتماعية المعاصرة"، "النظرية البنيوية"، "ما بعد الحداثة"، "النظرية النسوية "(Feminism) و"نظرية العولمة"[4].

---

[1] - حمدي عبد الرحمن، المنهج في العلوم السياسية، مرجع سابق، ص. 19.

[2] - وليد عبد الحي، "العلوم السياسية في الجامعات العربية: اقتراح نموذج"، مرجع سابق، ص. 171،

[3] - المرجع نفسه، ص 11-13.

[4] - وليد عبد الحي، "العلوم السياسية في الجامعات العربية: اقتراح نموذج"، مرجع سابق، ص. 170،

وعند دراسة مساق العلاقات العربية ودول الجوار، لابد من التنبيه أن هناك مستويان لمفهوم الجوار: المستوى الأول الجوار القريب (nearabroad)، وهو الذي يشمل على الدول المحاذية للوطن العربي، أي التي لها حدود مشتركة مع الدول العربية، والمستوى الثاني هو مستوى النظم الإقليمية التي يشارك فيها الوطن العربي مع غيره من الدول (غرب آسيا، القرن الأفريقي، الشرق الأوسط، البحر المتوسط... إلخ).

ويتناول هذا المساق العلاقات العربية مع دول الجوار القريب ودول النظم الإقليمي الفرعية، بهدف تحديد عوامل التقارب والتباعد بين الدول العربية وهذه الدول، ودراسة البدائل الاستراتيجية لكيفية التعامل العربي معها، وهو ما يستدعي الإطلال على الخلفية التاريخية للعلاقات لتحديد النموذج السائد تاريخيا لهذه العلاقات، مع دراسة العوامل المؤثرة وتحديد طبيعة هذه العلاقات، سواء العوامل الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية الداخلية أو الإقليمية أو الدولية[1].

أما مساق "العلاقات الدولية العربية"، فيشمل مستويات ثلاثة هي: مستوى العلاقة مع الدول الكبرى، والعلاقة مع المنظمات الدولية والإقليمية، ثم العلاقة مع الرأي العام الدولي. ويتناول شبكة العلاقات العربية مع المستويات الثلاثة السابقة في الفترة ما بعد 1990 تقريبا، مع التركيز على بعدين هما القضايا العربية وموقف هذه الأطراف الدولية منها (الصراع العربي – الصهيوني، النزاعات العربية البينية... إلخ) من ناحية، والعلاقات الاقتصادية العربية مع الدول والشركات المتعددة الجنسية (الاستثمار، التجارة، الديون، التسلح من الناحية الاقتصادية... إلخ) من ناحية أخرى[2].

وفيما يخص "المناهج المعاصرة في العلوم السياسية، نشير إلى أن هناك مناهج البحث في العلوم السياسية باتجاه وحدات التحليل، وكيفية التوفيق بين المنهج الكمي والكيفي، مع تزايد واضح في آليات التنبؤ من خلال الدراسات المستقبلية.

المطلب الثاني: المساقات الاختيارية في تدريس السياسات العمومية

الفرع الأول: النظم الانتخابية والسياسة التنموية وعلم النفس السياسي والمنظمات الجهوية

الفقرة الأولى: النظم الانتخابية

تشكل العملية الانتخابية مظهرا من مظاهر الديمقراطية، وهو ما يجعل فهم هذا المظهر أمرا مهما. ويتناول المساق دراسة الأنظمة الانتخابية المختلفة وتشمل نظام الانتخاب الفردي أو التعددي، أي نظام الفوز بأعلى الأصوات في دائرة ذات مقعد، أو نظام الصوت المتنقل أو الكتل الانتخابية لمقاعد متعددة، أو نظام الاقتراع على جولتين، أو نظام الأفضلية. أما نظم الانتخاب باللائحة، فتشمل القائمة المفتوحة، أو

[1] - المرجع نفسه، ص. 157.

[2] - حمدي عبد الرحمن، المنهج في العلوم السياسية، مرجع سابق، ص 11-13.

القائمة النسبية. ويشمل نظام التمثيل النسبي الدوائر الصغيرة أو نظام الدوائر الكبيرة (الدولة ككل). في حين تشمل الأنظمة المختلطة بشكل عام نمطين هما: نظام الجمع بين الانتخاب الفردي لدائرة بمقعد والانتخاب النسبي للولاية او المحافظة، ونظام الجمع بين نظام الصوت الواحد والدائرة المتعددة المقاعد[1].

ويشمل مساق "التنمية السياسية" في تدريس السياسات العمومية مفهوم التنمية السياسية، والذي يدور حول معنى محدد وهو الانتقال من نظام سياسي معين إلى نظام آخر أكثر قدرة على التعامل مع المشكلات، وأكثر قدرة على الاستجابة للمطالب النابعة من بيئته الداخلية والخارجية. ويتناول هذا المساق مراحل التنمية السياسية ومحركاتها، أشكال النظم السياسية الملائمة لكل مرحلة، علاقة الديمقراطية بالتنمية السياسية، تحديد النموذج المرجعي للتنمية السياسية؛ ويستدعي ذلك دراسة المدارس المختلفة للتنمية السياسية، (مدرسة دراسة النظم السياسية ككل)، أو دراسة جزئيات النظم كمؤسساتها (البيوقراطية، المؤسسة العسكرية، الثقافة السياسية... إلخ)، أو مدرسة الربط بين التنمية السياسية وطبيعة البيئة الدولية[2].

الفقرة الثانية: علم النفس السياسي والمنظمات الجهوية الدولية

هناك ثلاثة مستويات لوحدات التحليل في علم النفس بشكل عام، فهناك مستوى الفرد (وفي السياسة يتمثل في القائد أو الزعيم أو الرئيس... إلخ)، والمستوى الفئوي (وفي السياسة يتمثل في الأحزاب أو الأقليات أو جماعات الضغط... إلخ)، والمستوى المجتمعي (ويتمثل في العلوم السياسية في دراسة خصائص الطابع القومي، العقل السياسي الجمعي... إلخ)[3]. ويتطرق مساق "علم النفس السياسي إلى "نظريات الديكتاتورية"؛ حيث تباينت النظريات السياسية في تفسيرها لظاهرة الديكتاتورية، مثل النظرية الأنتروبولوجية، أو النظرية الهيدروليكية أو نظرية نمط الإنتاج الآسيوي، أو المنظور "الإرثي" لماكس فيبر، أو النظرية الخلدونية[4]... إلخ.

وبخصوص تدريس السياسات العمومية ضمن المنظمات الجهوية الدولية، كالاتحاد الأوروبي واتحاد المغرب العربي، ومجلس التعاون الخليجي... إلخ، فقد عرفت دول هذه الاتحادات سلسلة من محاولات التكامل السياسي والاقتصادي خلال فترة ما بعد إنشائها، وهذا يحتاج إلى دراسة هذه المحاولات ومقارنتها بعضها ببعض، مع التركيز على أسباب التعثر، ومقارنتها بنماذج أخرى من نظم فرعية إقليمية أخرى[5].

---

[1] وليد عبد الحي، "العلوم السياسية في الجامعات العربية: اقتراح نموذج"، مرجع سابق، ص. 169.

[2] المرجع نفسه، ص. 171.

[3] - حمدي عبد الرحمن، المنهج في العلوم السياسية، مرجع سابق، ص 11-13.

[4] وليد عبد الحي، "العلوم السياسية في الجامعات العربية: اقتراح نموذج"، مرجع سابق، ص. 172.

[5] Atulkohli (et al), « The Role of Theory in Comparative politics : A Symposium, », Op. Cit., p. 57.

ونظرا إلى التطورات المتلاحقة في المجتمع الدولي، فمن الضروري أن يتم اختيار قضية دولية راهنة في كل عام لتكوم موضوع دراسة معمقة، مع التركيز على القضايا التي لها تأثير مباشر على الدول الدولة المعنية، بأي شكل من الأشكال، والهدف من ذلك التواصل مع التطورات في المجتمع الدولي، أكانت هذه القضايا ذات طابع اقتصادي (مثل الأزمة المالية العالمية، أو البترول... إلخ)، أم قضايا سياسية (مثل نزاعات دولية معنية أو حروب أو تدخلات أو تحولات في توجيهات معنية، أو تغيرات في بنية السلطة في دولة مهمة، أو نشوء تنظيمات إقليمية أو دولية معنية... إلخ).

الفرع الثاني: القراءات السياسية في تدريس السياسات العمومية

الفقرة الأولى: التحليل السياسي للدساتيروصنع القراروقياس الظواهر السياسية

يتباين التطور السياسي بين الدول، وتمثل الدساتير التعبير النظري عن مستوى التطور السياسي. وللتعرف على مستوى هذا التطور لابد من دراسة بنية الدساتير الدولية من ناحية، ومدى تطبيق النصوص الدستورية في الواقع الميداني من ناحية أخرى، وهو أمر من الضروري التعرف فيه على المقاييس الدولية لمؤشرات الديمقراطية وكيفية قياسها لمقارنتها بالنصوص الدستورية.

وهناك نظرية معروفة في العلوم السياسية، وهي نظرية صنع القرار السياسي، والتي تضم عدة اجتهادات منهجية داخل هذه النظرية. وهدف هذا المساق هو تطبيق نظرية صنع القرار على الدول بهدف التعرف على آليات صنع القرار ومشكلاته وخطواته في الدولة، خلال التركيز على عينة ممثلة للدول (أمريكا، فرنسا، روسيا، اليابان، الجزائر، تونس، مصر، السعودية، العراق..)[1].

وفيما يخص "قياس الظواهر السياسية (Indexation)"، فنشير إلى تحليل العديد من الظواهر السياسية وتحويلها إلى قياس كمي يساعد على التحليل وتحديد حجم الظاهرة ومدى تطورها من سنة إلى أخرى، ومقارنتها بين دولة وأخرى، إلى جانب تسهيل قياس الترابط بينها وبين غيرها من الظواهر. ويلاحظ أن هناك مقاييس عديدة للظواهر السياسية، لكن الكثير منها يخفي مضمونا أيديولوجيا في ثناياه، وهو أمر لا يمكن إدراكه وتحديد مدى تأثيره على التحليل السياسي من دون معرفة الخطوات التقنية التي يتبعها نموذج القياس، فهناك قياس كمي للديمقراطية، للحروب، للاستقرار، للعولمة، للفساد السياسي، للتنمية السياسية، لتوزيع الدخل... إلخ[2].

الفقرة الثانية: الاقتصاد السياسي والبنية السياسية والإعلام

بعد التعرف على نظريات الاقتصاد السياسي المختلفة، لابد من دراسة الاقتصاد السياسي في ضوء هذه النظريات، ويستهدف تحليل العلاقة بين بنية الاقتصاد وتأثيره في نمط البنية السياسية، وتحليل

---

[1] وليد عبد الحي، "العلوم السياسية في الجامعات العربية: اقتراح نموذج"، مرجع سابق، ص. 167.

[2] Atulkohli (et al), « The Role of Theory in Comparative politics : A Symposium, Op. Cit., p. 63.

التأثير المتبادل بينهما. ولن يتأتى ذلك إلا بدراسة العولمة، التي تستهدف دراسة النظريات التي تفسر العولمة (النظريات الاقتصادية، النظريات السياسية، النظريات الاجتماعية)، ثم تحديد نماذج القياس للعولمة ونقد هذه النماذج، ثم دراسة بعدين مهمين هما تأثير العولمة في الديمقراطية، وتأثير العولمة في التكامل الإقليمي وظهور التكتلات الإقليمية. بالإضافة إلى دراسة السلوك التصويتي في المنظمات الدولية والإقليمية، والتطرق إلى تباين أنماط التصويت في المنظمات الدولية والإقليمية بشكل كبير، ويظهر التباين في مدى التساوي بين الأصوات، أو الأساس الذي يقوم عليه التصويت، أو طريقة حساب التصويت، أو كيفية اتخاذ القرار في المنظمات المختلفة... إلخ، ولكل نمط أسانيد نظرية وعملية، تتطلب التعرف عليها[1].

ويهدف مساق دراسة السلوك التصويتي والعوامل المؤثرة في هذا السلوك، وربط السلوك التصويتي بالبيئة السياسية والاقتصادية الداخلية والإقليمية والدولية[2].

كما يسعى مساق "الديموغرافيا السياسية" إلى عرض نظريات الدراسات السكانية، ثم دراسة أعداد السكان، نسب النمو السكاني، توزيع الدخل، التوزيع السكاني، الكثافة السكانية، التنوع الإثني (الدين، المذهب، اللغة، العرق، اللون... إلخ)، نسبة التمدين (Urbanization)، نسبة إلى طلاب الجامعات، نسبة الباحثين إلى السكان، نسبة الإنفاق العسكري، نسبة هجرة العقول... إلخ. ويهدف هذا المساق إلى تعزيز المعرفة التفصيلية بالبنية المجتمعية، وكيفية الربط بين البنية السكانية والأبعاد السياسية لا سيما الاستقرار السياسي، وطرق قياسها[3].

ويهدف مساق الدراسات المستقبلية في العلاقات الدولية إلى التعريف بمدارس الدراسات المستقبلية، ثم التعرف على تقنيات الدراسة المستقبلية المختلفة (المصفوفات، دولاب المستقبل، الإسقاط والانحدار، المحاكاة... إلخ)، ثم عرض دراسات تطبيقية لدراسات مستقبلية في نطاق العلوم السياسية أو العلاقات الدولية.

وفي موضوع الإعلام العالمي، لا بد من التركيز على ثورة التكنولوجيا في مجال المواصلات والاتصالات التي أدت إلى فيضان معرفي وتزايد قدرة المؤثرات السمعية والبصرية على التأثير في التوجهات السياسية لمختلف المجتمعات. ويستهدف هذا المساق دراسة النظريات المختلفة في مجال توظيف الإعلام في مجال الدعاية السياسية (البيضاء، أو السوداء، أو الرمادية كما يصنفها المنظور في مجال الدعاية السياسية)، ودراسة نماذج مختلفة لتأثيرات وسائل الاتصال على القادة والنخب السياسية والرأي العام من حيث

---

[1] وليد عبد الحي، "العلوم السياسية في الجامعات العربية: اقتراح نموذج"، مجلة عمران، عدد 6، يناير 2012، ص. 162.

[2] Erkki Berndtson, « Schools of Political Science and the Formation of Discipline», Op. Cit., p. 12.

[3] Atulkohli (et al), « The Role of Theory in Comparative politics : A Symposium, », Op. Cit., p. 56.

التأثير في خصائص الطابع القومي أو الأيديولوجيات أو الأديان والثقافة السياسية أو في التوجهات بشأن قضايا سياسية معينة[1].

وفي مساق "الفلسفة السياسية المعاصرة"، يمكن اعتبار نظرية العدالة لجميس راولز(J. Rawls) عام 1971 نقطة انطلاق جديدة للفلسفة السياسية، وعودة إلى المنظور المعياري في الفلسفة. ويهدف هذا المساق إلى دراسة أدبيات الفلسفة السياسية المعاصرة، التي تتمثل في:

Utilitarianism, liberal equality, liberarianism, communitarianis, and feminism[2].

خاتمة:

إن تدريس السياسات العمومية في الجامعات الدولية عرف تطورا مهما في مختلف ميادين البحث، حيث عرف القانون الدولي عددا من التطورات في مرحلة ما بعد انتهاء الحرب الباردة وتغير العلاقة بين القانون الدولي والقانون الداخلي، وبرزت مفاهيم جديدة مثل التدخل الإنساني، وتزايد الاعتراف بدور المنظمات الدولية غير الحكومية في المنظمات الدولية، وتغير مكانة الدولة في التفاعلات الدولية، المحاكم الدولية... إلخ. ويستهدف ذلك دراسة دلالات هذه التحولات على الدولة، وكيفية توظيف هذه المفاهيم سياسيا وقانونيا، مع دراسة حالات تطبيقية في صناعة السياسات العمومية؛ حيث يتم اختيار قضية أو قضايا دولية ذات تأثير في السياسات العمومية للدولة لدراستها ومناقشتها. إلى ذلك، هناك حلقات دراسية يمكن إدراجها في الإطار العام السياسات العمومية، منها:

- الأنثروبولوجيا السياسية التي تعنى بدراسة النظم السياسية استنادا إلى بنية مجتمعاتها، بعد أن كانت معنية بدراسة السياسة في المجتمعات غير المنتظمة في دولة (statelesssocieties). وتتضمن موضوعات هذا المساق دراسة الجنس والنوع الاجتماعي (gender)، وأنثروبولوجيا المعرفة السياسية، والأنثروبولوجيا السياسية الدولية... إلخ[3]؛
- الرأي العام الدولي الذي يتطرق إلى دراسة المناهج المختلفة لدراسة توجهات الرأي العام الدولي تجاه القضايا السياسية؛ ومن الضروري تتبع التغير ومستوياته في هذه التوجهات، وتفسيرها، ودلالاتها للقضايا العربية، مع تزويد الطالب بطرق قياس الرأي وحساب النتائج إحصائيا (العينة بأنواعها المختلفة، إعدادا الاستبيانات وإعداد الأسئلة، فرز النتائج، حساب هامش الخطأ... إلخ)؛
- النماذج التكاملية الدولية، ومنها نماذج تكاملية ناجحة أو فاشلة من خارج الخبرة التاريخية للدولة، ويمكن تحديد عوامل نجاعتها وفشلها، وتحديدا الجوانب التي يمكن الاستفادة منها في التجارب التكاملية، سواء التكامل السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي؛

---

[1] وليد عبد الحي، "العلوم السياسية في الجامعات العربية: اقتراح نموذج"، مرجع سابق، ص. 163.

[2] Atulkohli (et al), « The Role of Theory in Comparative politics : A Symposium, » World Politics,Op. Cit., p.112.

[3] Erkki Berndtson, « Schools of Political Science and the Formation of Discipline»,Op. Cit., p. 24.

- التعاون الدولي: فرغم أن العلاقات الدولية تتسم بجانبين هما التعاون والصراع، فإن الضرورة تقتضي دراسة نماذج التعاون الدولي في مختلف المجالات (البيئة، سباق التسلح، الهجرة، البحث العلمي... إلخ)، ومحاولة تحديد سبل المشاركة في الجهود الدولية في هذه الجوانب من خلال العلاقات الثنائية، أو المؤتمرات الدولية، أو التنظيمات الدولية. ويستهدف هذا المساق تحديد أشكال التعاون الدولي، وآليات التعاون، وأسباب النجاح والتعثر في مجالات مختلفة من التعاون الدولي، وكيفية عقد وتنظيم المؤتمرات للتعاون، وكيفية نقل التجارب الناجحة إلى الدولة؛

- حقوق الإنسان: يحدد هذا المساق حقوق الإنسان كما هي موضحة في المواثيق والعهود الدولية من ناحية، ثم تحليل حقوق الإنسان في الدول من حيث الانضمام للاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، ومدى الالتزام بالاتفاقيات، ومواطن الخلل في التطبيق، ومدى التطابق بين مضمون وحقوق الإنسان في العهود الدولية، والمؤسسات الدولية[1].

- الحركات السياسية الإسلامية العربية المعاصرة: نظرا إلى الوزن النسبي للحركات السياسية الإسلامية في الواقع العربي المعاصر، من الضروري التوجه نحو دراسة هذه الحركات. ويستهدف هذا المساق دراسة الجذور التاريخية للحركات السياسية الإسلامية العربية، وتصنيف هذه الحركات من حيث موقفها من الدولة المدنية، ومن مفهوم الحريات، وأدبياتها الاقتصادية، ثم البنية السياسية لهذه الحركات، والنخب السياسية لها، وكيفية صنع القرار فيها... إلخ.

[1] Erkki Berndtson, « Schools of Political Science and the Formation of Discipline»,Op. Cit., p. 37.